A

WIPO/IP/AMM/07/1
الأصل : بالعربية
التاريخ : -/١/٢٠٠٧

المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

المملكة الأردنية
الهاشمية

ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
المكتبة الوطنية وغرفة التجارة والصناعة

ومركز الملك عبد اللّه الثاني للملكية الفكرية

عمّان، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٧

دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن [*]

الدكتور المهندس غازي الخضيري
مستشار علمي
مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير
عمّان

[*] الآراء في هذه الوثيقة هي آراء الكاتب وليست بالضرورة آراء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) أو دول أعضائها

البحـــث والتطـــويـــــــــر

١. مقدمة و تعاريف.

تلعب الصناعة دورا محوريا في ثراء الشعوب وازدهارها وذلك بفضل ارتفاع القيمة المضافة، وتأتى القيمة المضافة العالية من قيمة الأفكار الإبداعية التي تفضي إلى منتجات أو خدمات جديدة ومتطورة وتتأتى أيضا من تطوير منتجات قائمة لتحسين جودتها وتخفيض أسعارها ورفع تنافسيتها، كما أن الجهود المبذولة في البحث والتطوير والتصميم لها صلة وثيقة مع القيمة المضافة، إن البحث العلمي الهندسي يولد بنكا للمعرفة والمعلومات لتغذية التطوير في مجال تصميم وصناعة منتجات وأنظمة هندسية وخدمات فنية جديدة منافسة على الصعيد الوطني والصعيد العالمي، من هنا فإنه يتوجب علينا تشجيع ودعم البحث العلمي بشقيه الأكاديمي والصناعي ليصبح جزءا من ثقافتنا.

أ. **البحث العلمي:** هو طريقة منظمة وموضوعية في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها لإستخلاص وتطوير المعلومات من أجل التوصل إلى الحقائق والخلاصات الجديدة أو لإستخدامها في عملية إتخاذ القرارات، ويمكن أن يكون البحث العلمي ذو طابع أساسي أو نظري أو أن يكون ذا طابع تطبيقي (Fundamental or Applied Research).

ب. **البحث العلمي الأكاديمي:** نوع من أنواع البحث العلمي يتولد من الفضول العلمي ويهدف إلى إحداث إضافة علمية معرفية مع إظهار بوادر واضحة للأصالة (Significant Contribution to Knowledge with Clear Evidence of Originality).

ج. **البحث العلمي الصناعي:** نوع من أنواع البحث العلمي يولد مخزونا من المعرفة والمعلومات لتغذية التطوير الهندسي المستقبلي وعادة ما يتأتى كتلبية لحاجة ويهدف إلى دعم التصميم والإبداع (Design & Innovation)من أجل زيادة الربحية، وهو بحاجة إلى العناية والإهتمام على المستوى الوطني.

٢. إحصائيات عامة متعلقة بالبحث العلمي.

أ. ينفق العالم العربي ١,١ مليار دولار من أصل ٥٢٢,٢ مليار لبقية دول العالم حسب إحصائيات عام ٢٠٠٣.

ب. تساهم الشركات الخاصة في الدول الصناعية ب ٤٦ – ٦٠ % من إجمالي النفقات على البحث العلمي بينما تصل هذه النسبة في حدها الأقصى إلى ١٢% في العالم العربي.

ج. تنفق الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي قرابة ١٦٠ مليار دولار سنويا كما أثبتت التجربة الأمريكية أن كل ١ دولار تم استثماره في البحث العلمي في مجالات الصناعة أعطى مردودا يقارب ١٤٠ دولار.

د. نسبة الإنفاق على البحث العلمي للدول التالية مقارنة بالناتج الإجمالي المحلـــي لعـــام ٢٠٠٣ هي:

التسلسل	الدولة	النسبة المئوية %
١	اليابان	٣,٠٦
٢	فنلندا	٢,٩
٣	أمريكا	٢,٧٤
٤	كوريا الجنوبية	٢,٥٢
٥	المانيا	٢,٢٩
٦	فرنسا	٢,١٨
٧	آيسلندا	٢,٠١
٨	الدنمارك	١,٩٢
٩	بريطانيا	١,٨٣
١٠	كندا	١,٦٤

٣. <u>متطلبات البحث العلمي</u> .إن البحث العلمي ضرورة ملحة لتطوير العلوم والتكنولوجيـــا، كمـــا يعتبـــر البحث العلمي رديفا لنقل المعرفة والتكنولوجيا، <u>أما متطلبات البحث العلمي فهي:</u>

أ. وجود سياسة صناعية داعمة ومشجعة للبحث العلمي من خلال استراتيجية وطنيـــة للبحـــث العلمي.

ب. توفر بيئة ومناخ ملائمين للبحث العلمي مع توفر التشريعات اللازمة لذلك.

ج. وجود باحثون علميون متمرسون يتمتعون بالصبر والتواضع والصدق والأمانـــة والحياديـــة والموضوعية والتحلي بالمعرفة الأكاديمية والأمانة العلمية ولديهم الرغبة الذاتية في البحـــث العلمي.

د. توفر الأدوات اللازمة للبحث العلمي مثل المختبرات العلمية المجهزة بـــالأجهزة والمعـــدات والفنيين اللازمين لعملية البحث العلمي.

هـــ. وجود قضايا ومشاكل بحثية تحتاج إلى حلول باستخدام البحث العلمي.

و. استخدام نواتج ومستخرجات البحث العلمي في حل مشاكلنا وتطوير منتجاتنا.

ز. التكيف الإجتماعي لدعم وحفز البحث العلمي.

٤. <u>معيقات البحث العلمي في الأردن بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام.</u>

أ. شح المعلومات والإحصائيات وقواعد البيانات وعدم دقة المتوفر منها.

ب. الإبتعاد عن المنهج العلمي في البحث وقلة استخدام الأرقام والإحصـــائيات واعتمـــاد الـــنهج الوصفي بدل الرقمي.

ج. قلة عدد الباحثين المؤهلين فعليا للبحث العلمي.

د. تدني ثقة مؤسسات القطاع العام والخاص بقيمة البحث العلمي وإنعكاس ذلك سلبا على دعـــم البحث العلمي والباحثين معنويا و ماديا.

هـــ. تدني عدد قراء الأبحاث العلمية بالإضافة لتدني عدد الناشرين.

٥. <u>رئيس العلماء (Chief Scientist)</u>.

هو أعلى منصب غير سياسي ويعين فيه عالم ذو سمعة وطنية و دولية طيبة، حيث يقوم هـــذا العـــالم بتقـــديم النصح للحكومة من خلال رئيس الوزراء بشأن السياسة العلمية والصناعية وعلى مواضـــيع رئيســـية قائمـــة وجارية ذات أهمية وطنية. إن القرار السياسي في مجال ذو طابع علمي أو صناعي بدون نصيحة من رئـــيس العلماء يمكن أن يحدث خرابا كبيرا، ومن هنا فإن هناك ضرورة لاستحداث هـــذا المنصـــب علـــى الصـــعيد الوطني.

٦. <u>التجربة اليابانية في البحث والتطوير</u>. تعتبر اليابان من اكبر الدول التي تستثمر في البحث والتطوير إذ أن المخصصات المالية للبحث والتطوير في المؤسسات و الشركات تفوق رأس المال الاستثماري، و بالتالي فإن هذه المؤسسات و الشركات اليابانية قد تحولت من أماكن إنتاج إلى أماكن لصناعة الفكر.

1989 The Evaluation of Scientific Research, Wiley, Chichester (Ciba Foundation Conference) p 201-214.

و الجدول التالي مقارنة بين قيمة الاستثمار في البحث و التطوير وقيمة الاستثمار الراسمالي فـــي ٦٨ شـــركة صناعية إنتاجية يابانية (Norma Research Institute):

السنة	قيمة الأستثمار الرأسمالي (١٠٠ مليون ين)	قيمة الإستثمار في البحث والتطوير (١٠٠ مليون ين)
١٩٨٥	٢٤١٦٤	١٨٥٨٥
١٩٨٦	٢٠٥٧١	١٩٥٣٤
١٩٨٧	١٩٤٩٣	٢١٣٨٨
١٩٨٨	٢٠٠٣٦	٢١٥٨٠

حقـــــوق الملكيـــــة الفكريـــــة

١. مقدمـــــــــــــــــــة.

تزود حقوق الملكية الفكرية المخترعين والمبدعين والفنانين والأدباء بحقوق قانونية لحماية إنتاجهم، كما أنهـــا تنظم وتحمي الشعارات والأسماء والصور والتصاميم المستخدمة في قطاع الاقتصاد والأعمال، ولكن غالبيـــة المؤسسات العلمية والبحثية في الوطن العربي ودول العالم الثالث تفتقر لوجود سياسات للملكية الفكرية تـــنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين والعاملين فيها، في حين إن معظم الجامعات والمؤسسات البحثية في الـــدول المتقدمة تضع سياسات للملكية الفكرية خاصة بها وتنظم العلاقة بين الباحثين والأساتذة والدارسين لمـــا فيـــه مصلحة المجتمع، وقد أصبح من المعروف أن تنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية له مردود ايجـــابي علـــى تحفيز الباحثين وتشجيع القدرات الإبداعية لدى الأفراد مما ينعكس إيجابا على تطوير ودعم الاقتصاد الوطني والدفع للحاق بركب التكنولوجيا الحديثة.

٢. أنواع الملكية الفكرية.

يمكن تقسيم الملكية الفكرية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي براءات الإختراع والعلامات التجاريـــة والتصـــاميم والنماذج الصناعية وحقوق الطبع كما يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين من حيث مجال العمل وهي: الملكيـــة الصناعية والملكية الفنية والأدبية ، وتعتبر الملكية الصناعية أحد جوانب الملكية الفكرية المتعلقـــة بإبـــداعات البشر في مجال الصناعة من اختراعات وابتكارات تسهم في حل مشاكل معينة وتشمل بـــراءات الاختـــراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية والمنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية. وتعتبر هذه القطاعات أساسية في عملية التبادل التجاري الدولي, حيث تحكم أغلب هـــذه القطاعـــات قـــوانين ملكية فكرية عالمية متطورة، أما السلطة المختصة في إدارة ومتابعة الملكية الصناعية في الأردن فهي مديرية حماية الملكية الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة، وهي الجهة المسؤولة عن اعـــداد وتنفيـــذ السياســـات الكفيلة بتحقيق التنمية في مجال الملكية الصناعية، اذ تعنى بحماية الإبداع والابتكـــار البشـــري فـــي مجـــال العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتصاميم الدوائر المتكاملـــة والمؤشـــرات الجغرافية بهدف زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية في الاردن وتشجيع النشاطات التجارية، وتســـعى هـــذه المديرية إلى النهوض بمستوى الحماية لعناصر الملكية الصناعية المختلفة عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتعديل التشريعات بما يتواءم معها والتعاون مع منظمات الملكية الصناعية ومكاتب الملكيـــة الفكريـــة لدى الدول العربية والاجنبية.

أما بالنسبة للملكية الفنية والأدبية فهي تشمل حقوق الطبع للأعمال الأدبية والفنية, والدرامية والموسيقية بمـــا في ذلك التسجيلات الصوتية وبرامج الحاسوب، كما تشمل حقوق نشر ونسخ الكتب, والروايـــات, والقصـــائد, والأعمال الأدبية حيث تقضي بمنع استخدام أفكار المؤلف دون إذنه المسبق، وينطبق هذا الجانب من الملكيـــة الفكرية على الرسومات واللوحات, والصور والمنحوتات والتصاميم الهندسية, حيث توفر قوانين حقوق الطبع الموجودة في العالم وفي الأردن الحماية لجميع هذه الأعمال ضد التزوير والنسخ.

٣. دواعي وضع سياسات ملكية فكرية للمؤسسات العلمية والبحثية.

إن من أهم دواعي وضع سياسات ملكية فكرية للمؤسسات العلمية والبحثية هي:

- تطوير أداء المؤسسات وذلك باستغلال وحماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة.
- نشر وتسويق حقوق الملكية الفكرية بما يحقق أقصى درجات الفائدة.
- لتسهيل انتقال التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى القطاع الصناعي.
- تحفيز الباحثين والعاملين في المؤسسات العلمية والبحثية لتقديم وتنفيذ الأفكار والمشاريع الإبداعية.
- مأسسة الإجراءات والأسس التي يتم إتباعها لغايات تسجيل وبيع وتوزيع حقوق الملكية الفكرية.

٤. الأهداف المتوخاه من وضع سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية.

إن من أهم الأهداف المتوخاه من وضع سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية هي:

- خلق بيئة مناسبة تساعد على حفز الإبداع وتشجيع الاختراع ودعم كافة الجهود الإبداعية التي تؤدي بالنتيجة لخلق حقوق ملكية فكرية.
- التأكد من أن كافة الاختراعات والإعمال الإبداعية الناجمة عن نشاطات المؤسسات العلمية والبحثية تحظى بالحماية اللازمة.
- توفير إطار مؤسسي يشتمل على الإجراءات والتعليمات والنماذج الخاصة التي يتم إتباعها واستخدامها للإفصاح عن أية حقوق للملكية الفكرية.
- تفعيل منظومة خاصة للحقوق والواجبات العائدة للمؤسسة وللعاملين فيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
- وضع نظام يساعد ويدعم وجود بنية تحتية تسهل عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى الجهات المستفيدة.
- وضع دليل وإجراءات لعمليات الإفصاح عن أي حقوق للملكية الفكرية الناجمة عن نشاطات المؤسسات العلمية والبحثية وطريقة حماية هذه الحقوق وتسويقها.
- زيادة عدد البراءات المسجلة.
- زيادة العائدات المادية وتحسين وضع المؤسسات العلمية والبحثية المالي وزيادة دخل الباحثين المتميزين.
- زيادة إقبال المؤهلين علميا وفنيا على قطاع البحث العلمي كأحد القطاعات ذات المردود المادي الجيد.
- تمتين العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية والقطاع الصناعي.
- الدخول في مشاريع بحثية مشتركة مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإقليمية والدولية على أسس واضحة.

٥. البنية القانونية للملكية الفكرية في الأردن.

يوجد في المملكة تشريعات للملكية الفكرية تتضمن قانون حقوق الطبع وقانون العلامات التجارية وقانون براءات الاختراع وقانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية وقانون الأسرار التجارية وقانون المنافسة غير المشروعة، مما أسس منظومة كاملة لحقوق الملكية الفكرية مع العلم بأن هناك حاجة لبعض الانظمة والتعليمات التنفيذية لتطبيق هذه التشريعات.

لدى الأردن خبرة جيدة في مجال حماية الملكية الفكرية, ويرجع هذا إلى عام ١٩٥٢ عندما تم وضع أول قانون للعلامة التجارية، كما تم التعريف بأول قانون يتعامل مع قضايا الملكية الفكرية الحديثة في الأردن عام ١٩٩٢ – قانون حماية حق المؤلف– وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات بعد عام ١٩٩٨ على اثر انضمام الاردن لاتفاقية برن، أما بالنسبة إلى رزمة التشريعات الكاملة فقد بدأت عام ١٩٩٩ تزامناً مع انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠ ليصبح العضو ١٣٦, واستجابة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية العالمية فقد أصدرت المملكة جميع القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية مثل قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية والمنافسة غير المشروعة.

يحتل الاهتمام بحقوق المؤلف مكان الصدارة منذ عدة أعوام في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد واصلت المكتبة الوطنية جهودها في تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات وبما يتوائم مع الاتفاقيات الدولية وخلق البيئة الإدارية والتقنية القادرة على مواكبة التطورات العالمية وإلى جانب ذلك تكثيف التركيز على تنفيذ القانون والتجاوب مع الشكاوى، وتطبيق العقوبات الواردة في قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٢م وتعديلاته والذي يعد من القوانين العصرية، كما أن المملكة عضو في إتفاقية "برن" منذ عام ١٩٩٩ وعضو في إتفاقية باريس ، والجدير بالذكر أن المملكة عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) التي تدير إتفاقيات الملكية الفكرية منذ عام ١٩٨٤م وإذ تم التوقيع على الإنضمام في عام ١٩٨٥م ، كما تم الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بعد أن استكمال كافة المتطلبات، وقد أصدرت الحكومة الأردنية عددا من القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية ومرت في مراحلها الدستورية وتم نشرها في الجريدة الرسمية وهي:

- قانون حماية حق المؤلف رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢.
- قانون براءات الإختراع رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩.
- قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢.
- قانون المنافسة غير المشروعة و الأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠.
- قانون علامات البضائع رقم (١٩) لسنة ١٩٥٣.
- قانون الرسوم الصناعية و النماذج الصناعية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠.
- قانون حماية التصاميم للدوائر المتكاملة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٠.
- قانون المؤشرات الجغرافية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٠.
- قانون الأصناف النباتية الجديدة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠.
- تعليمات التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية رقم (٧) لسنة٢٠٠٠.

أدى تطوير تشريعات الملكية الفكرية في الأردن إلى فائدة ملموسة لقطاع صناعة الأدوية وفتح أمامه أسواقا جديدة، كما ارتقى مستوى الإدراك العام لموضوع الملكية الفكرية, ولكنه بحاجة إلى دفع إضافي من خلال

المحاضرات والمؤتمرات المتخصصة، كما أن هناك حاجة إلى تنظيم مؤتمرات متخصصة تتعامل مع تفاصيل قوانين الملكية الفكرية وجوانبها المختلفة، كما يتوجب تشجيع وزارة التربية التعليم لإدخال مساقات الملكية الفكرية لطلاب المرحلة الثانوية، وحفز وزارة التعليم العالي لإدخال مساقات الملكية الفكرية في الجامعات بصورة إجبارية لجميع الطلاب وليس فقط لطلاب كليات الحقوق, وبهذا يتسنى زيادة مستوى الوعي بهذه الحقوق.

العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي

١. تعتبر تشريعات الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي.
٢. توفر الملكية الفكرية الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين وتكون محفزة لهم.
٣. تمكن حقوق الملكية الفكرية المؤسسات البحثية والباحثين من الحصول على دخل محترم من خلال استثمار نتائج أبحاثهم في الصناعة.
٤. تسهل وتنظم حقوق الملكية الفكرية إنتقال التكنولوجيا بين المؤسسات والدول بسهولة.
٥. تسهل حقوق الملكية الفكرية إيجاد وتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي.
٦. توفر الملكية الفكرية حافزا للباحثين والمؤسسات البحثية على الإبداع والإختراع.

الخلاصة

يولد البحث العلمي مخزونا للمعرفة والمعلومات يرفد القطاع الخاص ويعزز تنافسيته على الصعيد الإقليمي والدولي، إلا أن البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص ليس بالمستوى المأمول.
توفر حقوق الملكية الفكرية الحماية لإنتاج المؤسسات البحثية والباحثين كما تحفزهم على زيادة إنتاجهم وزيادة عوائدهم مما ينعكس إيجابا على الأفراد بشكل خاص وعلى الإقتصاد الوطني بشكل عام.

التوصيات

- وضع استراتيجة متكاملة لحقوق الملكية الفكرية تستشرف المستقبل وتتعامل مع التطور العلمي والتكنولوجي.
- وضع معايير لتقييم الضرر الناجم عن التعدي علي حقوق الملكية الفكرية.
- الشروع في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية الرقمية والشروع في دراسات عن البعد الاقتصادي للملكية الفكرية الرقمية وأثرها على الإقتصاد الوطني.

- إيجاد السبل الكفيلة بتطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية من أجل مواكبة ثورة المعلومات والتطور الهائل في استخدام الحوسبة والرقمية في العالم.
- تأسيس مراكز تحكيم تختص بفض منازعات الملكية الفكرية.
- دعم مؤسسات الحماية الملكية الفكرية الوطنية لتصبح بكفاءة مثيلاتها الاجنبية.

المراجـــــــــــع

- قانون حماية المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
- Jeanne Holden "Jordan Benefits Form Intellectual Property Reforms
- قانون براءات الاختراعات رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩
- مأمون التلهوني،" حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن " ندوة الويبو الوطنية ، عمان، نيسان ٢٠٠٤
- مقال من جريدة العرب اليوم " نظرة في أسس الملكية الفكرية وتعريفاتها
- د. خشرم " حماية الملكية الفكرية في الأردن منذ عام١٩٥٢ " مقال – جريدة العرب اليوم
- تغريد البريزات " سياسة الملكية الفكرية في الجمعية العلمية الملكية / الأردن "
- توصيات الندوة العربي الأولى حول الملكية الفكرية عبر الانترنت – الإسكندرية، آب ٢٠٠٦
- خالد عربيات " حماية حقوق الملكية الصناعية في الأردن " ندوة الويبو الوطنية، عمان ، نيسان ٢٠٠٤
- The Evaluation of Scientific Research, Wiley, Chichester " Ciba Foundation Conference" UK 1989

[نهاية الوثيقة]